تأثير المعتزلة على فكر الماوردي السياسي من خلال كتابه الأحكام السلطانية

أ. عايض عواض عبد الله الحارثي

د. عبدالوهاب مهيوب مرشد عامر

د. مُحَمَّد زيدي بن عبدالرحمن

أكاديمية الدراسات الإسلامية –جامعة ملايا ماليزيا

Mu'tazila's Influence on Mawardi's political thought in his book Alahkam Alsultania

Mr, Ayidh Awwadh Alharthy
Dr. Abdulwahab Mahyoub Mursyed Abdo Amer
Dr. Mohamad Zaidi bin Abdul Rahman
MA student, University of Malaya, Malaysia.

ملخص البحث:

يمثل الماوردي، وكتبه السياسية والأحكام السلطانية خاصة حجر أساس في الفكر السياسي الإسلامي، ومع التأكيد الدائم من قبل المهتمين بعلم السياسة الشرعية على نقص الدراسات فيه بشكل عام، إلا أن الماوردي وللمفارقة نال نصيباً لا بأس به من هذه الدراسات القليلة، فتمت مناقشة تأثير مشروع الخلافة على فكره السياسي، وكذلك الواقعية السياسية التي ميزت أعماله ومراعاته لها، وتأثير الفقه الشافعي عليه في استخدامه للقياس، أو تأثير العقيدة الأشعرية في مسألة الإمامة ، لكن ما غاب عن هؤلاء هو الحديث عن تأثير تهمةً ألصقت به وذكرها كل من ترجم له، وهي تهمة الاعتزال التي كانت مبنية على إتهام من المحدث ابن الصلاح للماوردي باختيار أقوال المعتزلة في تفسيره، والفرضية التي سوف نتبناها هنا هي أنه لو كان كذلك بالفعل فسوف يتبنى أفكار الاعتزال السياسية لأن الواقع السياسي كان يساعده على ذلك، مادام أنه تبنى عقيدتهم في تفسيره كما يتهم، لكن هذا عكس ما

Abstract:

This article aims to shed light on Mawardi' political thought and the Sultanic provisions in his book Alahkam Alsultania. Mawardi represents a cornerstone in the Islamic political thought. Although this science generally has few studies, Mawardi has a considerable portion of them. The study mainly discusses the influence of the Caliphate project on his political thought, the political reality that distinguishes his works and the influence of Shafi'i jurisprudence on his work, especially in his use of measurement or the influence of Asha'ri doctrine in the Imam issue. However, those who studied his work missed talking about the issue of accusing him of belonging to Mu'tazila, which was based on Ibn Salah's. Ibn Salah claimed that Mawardi chose Mu'tazila's opinions in his interpretation. The assumption we will adopt here is that if Ibn Salah were correct, Mawardi would have adopted Mu'tazila's political ideas since the political reality was helping him to do so. This is all made clear and discussed thoroughly in this study refuting the accusation of Mawardi as belonging or following Mu'tazila .

كان منه وهو ما بينه هذا البحث من عدم صحة تهمة الاعتزال في حق الماوردي.

الكلمات المفتاحية: الماوردي، المعتزلة، السياسة الشرعية، الأحكام السلطانية.

Keywords: Mawardi, Mu'tazila, Sharia policy, Alahkam Alsultania

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسوله مُحَّد وآله وصحبه، وبعد:

فعند الحديث عن الفكر السياسي في الإسلام يظهر اسم القاضي الماوردي في المقدمة، خاصة من خلال كتابه الشهير (الأحكام السلطانية)، فمنذ عام ١٨٥٣م العام الذي نشر فيه المستشرق أنجر كتاب الأحكام السلطانية(١) تم اكتشاف الماوردي من جديد، وقد أصبح هذا الكتاب ممثلاً في الدراسات الاستشراقية للفكر السياسي الإسلامي، ويدرس دائماً على أنه المرجع الأساسي لفكر الدولة في الإسلام، ومع أن هناك كتاب بنفس الاسم لقاضي آخر كان معاصراً له هو أبو يعلى الحنبلي لكنه لم يشتهر كما أشتهر هذا الكتاب، وقد يكون هذا بسبب الاكتشاف المبكر لكتاب الماوردي، وكذلك لذكر الماوردي لآراء ثلاث من المدارس الفقهية الإسلامية الأربعة ومقارنته بينها مع تغليبه جانب مذهبه الشافعي، بينما أكتفى أبو يعلى بالرأي الحنبلي رداً على تجاهله من قبل الماوردي.

والماوردي كان فقيهاً ومجتهداً ورجل دولة شارك في أحداث عصره، وكان مقرباً من كل الأطراف المشاركة في العملية السياسية، وقد كتبت الكثير من الدراسات حول الماوردي وكتبه السياسية، وتمت مناقشة جميع التأثيرات التي قد تكون سبباً في هذه الأعمال السياسية ومحركةً لها، ولكن غاب عن الكثير من الباحثين الحديث عن تهمة الاعتزال التي رمي بها وتأثيرها عليه، وبخاصة أن الاعتزال كان في عصره قد أصبح بناء فكرياً مكتملاً وناضجاً، فالمتتبع للترجمات التراثية للماوردي يجد أنها كانت تسوق في طياتها اتهاماً صريحاً له بالاعتزال، وهي تحيل هذا الاتهام إلى المحدث المعروف ابن الصلاح (ت٦٤٣ هـ)، وذكره البقية متابعة له كالذهبي في سير أعلام النبلاء(٢) والسبكي في طبقات الشافعية(٣)، واتهام ابن الصلاح بناه على اختيار الماوردي لبعض أقوال المعتزلة في تفسيره للقرآن، مع أنه يذكر ملاحظتين على هذا الاتهام: الأولى هي أنه يكتمه!، والثانية هي أنه لا يوافق المعتزلة في مقولتهم الشهيرة بخلق القرآن!

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث إذاً من أهمية كتاب الأحكام السلطانية، فهذا الكتاب هو المرجع الأول في الفكر السياسي الإسلامي بشكل عام والسني بشكل خاص، ففيه تكمن الصياغة النهائية لكل القضايا الكبرى في السياسة الشرعية، لذلك يصبح بيان التأثيرات المحتملة التي يمكن أن تؤثر على مؤلفه مهم وراهن مع الحديث شبه اليومي عن علاقة الإسلام كدين بالسياسة وتكوين الدول،

فالأحكام السلطانية كمرجع يمكن أن تصبح نقطة انطلاقه للإصلاح والتغيير في كثير من القضايا العالقة في هذا المجال.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

١- معرفة الوضع الفكري والسياسي للمعتزلة في عصر الماوردي.

٢- معرفة حقيقة إتهام الماوردي بالاعتزال.

٣- بيان نقاط الاختلاف والتشابه بين الفكر السياسي عند الماوردي وعند المعتزلة.

أسئلة البحث:

١- كيف كان وضع الاعتزال في القرن الرابع والخامس الهجري؟

٢- هل يمكن إثبات تهمة الاعتزال على الماوردي؟

٣- هل هناك تأثير واضح للاعتزال على فكر الماوردي السياسي؟

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي في كونه المناسب له، فسوف يساعدنا على تعقب التحولات التي وجدت في الفكر السياسي المعتزلي، وكذلك التأثيرات التي ساهمت في بلورة فكر الماوردي السياسي.

الدراسات السابقة : كثيرة هي الدراسات التي تحدثت عن الماوردي وكتابه، حيث ناقشت المؤثرات السياسية والفقهية والعقدية على إنتاجه السياسي، فالدكتور رضوان السيد من خلال المقدمات التي كتبها في تحقيق كتب الماوردي السياسية ناقش تأثير مشروع الخلافة عليه، وحصر الماوردي في هذا المشروع مع ثقله وتأثيره يغيب الجهد الكبير الذي بذله في جمع المواد الفقهية التي كانت تخص الدولة الإسلامية وتنظم كيانها، كما تحدث الدكتور سعيد العلوي في كتابه (خطاب الشرعية السياسية في الإسلام السني) عن تأثير عقيدته الأشعرية على ما كتب في الجانب السياسي، وهي العقيدة التي وقف أغلب رموزها مع الخلافة العباسية ضد التحالف الشيعي بشقيه الامامي والباطني، وكان تبلور نظرية الاختيار السني في الإمامة أحد نتائج هذا الصراع السياسي والفكري، ولا ينكر أحد تأثير الأشعرية في تكون فكر سني إسلامي ولكن هذا سوف يهمش باقي التيارات الإسلامية التي كانت مساهمة في تبلور نظرية الاختيار في مقابل نظرية النص الشيعية، وفي جانب الكتابات الاستشراقية هناك كتاب الفكر السياسي الإسلامي لمونتغمري وات الذي تحدث في كتابه عن واقعية سياسية التزم بها الماوردي ظلت حاضرة في كتاباته السياسية، كما أنهم عابوا عليه أنه كان مثالياً، فلم يتجه من النظرية إلى التطبيق بسبب الواقع السياسي الذي كان يعيشه، وهذا يتطلب أمراً لا يمكن تحقيقه وقد كان الماوردي ابن عصره بل أنه قد سبق عصره

من خلال بعض الأفكار الإصلاحية التي نادى بها كوزارة التفويض، وهي شبيهة برئاسة الوزراء في عصرنا هذا.

ومن الدراسات والأبحاث أيضاً دراسة (الماوردي بين إشكالية المثالية والواقعية) للدكتور نوفل مُحَمَّد نوري[٤] ، والتي رد فيها على الذين يصمون كتابات الماوردي بالواقعية وتأثير الواقع السياسي عليها أو حتى الذين يظنون أنه كان مثالياً ولم يراعِ متغيرات السياسة وظروفها، وهو يرى أن هذا كان بسبب تأثرهم بالأفكار اليونانية التي كانت مسيطرة على الفكر السياسي بشقيها الأفلاطوني والأرسطي، وهو يظن أن التأثير الأكبر على الماوردي جاء من كونه فقيهاً التزم بآليات الفقهاء في استنباط الأحكام ذات الجانب السياسي وإن لم يكن بشكل كامل كما في كتابه (الأحكام السلطانية) ، كذلك دراسة (الإمام الماوردي حياته وآثره في أحداث عصره) لعادل إسماعيل خليل[٥] ، وفيها يذكر المؤلف دور الماوردي في التأثير على أحداث العصر الذي عاش فيه من خلال مؤلفاته أو من خلال عمله كسفير بين دار الخلافة والملوك والسلاطين الذين كانوا يسيطرون على مناطق واسعة من البلاد الإسلامية، وفي بحث (الحياة الثقافية في القرن الخامس الهجري وآثرها في مصنفات الماوردي) للدكتور نوفل مُحَمَّد نوري[٦]، يناقش فيه المؤلف آثر الرؤى والتصورات التي كانت تظهر على الساحة الثقافية في القرن الخامس الهجري وبخاصة ظاهرة تأليف الكتب المتماثلة من حيث العنوان والشكل، ويشبه المؤلف هذا الظاهرة بالحوار الذي يتبادل فيه المؤلفون وجهات نظرهم في ذلك الوقت، ويذكر منها كتاب الأحكام السلطانية للماوردي وللقاضي أبي يعلى الحنبلي، وهذه الدراسات هي صدى للأفكار السابقة عن الماوردي وفكره السياسي من حيث تأثير الواقع السياسي أو الصراعات الفكرية في عصره عليه.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية أن الماوردي إن كان معتزلياً فلا بد أن يختار قول المعتزلة في كتاباته السياسية ما دام اختاره فيما هو أعظم من السياسة، وكان الواقع السياسي يساعده على ذلك وإلا فسوف تسقط هذه التهمة بشكل كبير.

مشكلة البحث: تكمن المشكلة في أن تهمة الاعتزال التي يتهم بها الماوردي لا يمكن إثباتها من خلال بعض الاختيارات التي اختارها في كتابه (النكت والعيون)، كذلك لا يمكن نفيها بشكل كامل وهو ابن البصرة التي كانت عاصمة الاعتزال وقبلته، ولا يمنع ذلك من وجود تأثير ما عليه حتى ولو لم يكن أحد من شيوخه معتزلياً.

خطة البحث: يتكون البحث من مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة:

- المقدمة: وفيها أهمية البحث، وأهدافه، وأسئلته، ومنهجه، والدراسات السابقة، ومشكلته وخطته.

المبحث الأول: ترجمة الماوردي، وفيه ثلاث مطالب:

المطلب الأول: عصر الماوردي السياسي والثقافي.

المطلب الثاني: حياته الاجتماعية.

المطلب الثالث: حياته العلمية.

المبحث الثاني: الاعتزال واتهام الماوردي به، وفيه مطلبين:

المطلب الأول: التعريف بالاعتزال والمعتزلة.

المطلب الثاني: اتهام الماوردي بالاعتزال.

المبحث الثالث: تأثير الفكر الاعتزالي في الفكر السياسي عند الماوردي وفيه مطلبين:

المطلب الأول: مركزية منصب الخلافة.

المطلب الثاني: مسألة الخروج على السلطان.

الخاتمة: وفيها النتائج.

المبحث الأول: ترجمة الماوردي:

هناك شبة اتفاق عند الباحثين الذين درسوا حياة الماوردي على أن ما كتب عنه في الترجمات التراثية كان قليلاً، ولا يقارن بالمكانة العلمية التي يستحقها، لا من حيث أهمية مؤلفاته الفقهية كالحاوي الكبير والذي يعد من مراجع الفقه الشافعي، أو كتبه السياسية كالأحكام السلطانية الذي يعتبر المرجع الأول في السياسية الشرعية، ولا من حيث المكانة التي حضي بها كسفير للخلفاء والسلاطين وكان مستشاراً لهم، وفي المطالب التالية ترجمة موجزة للإمام الماوردي وعصره.

المطلب الأول: عصر الماوردي السياسي والثقافي:

كانت هناك ثلاث دعوات دينية – سياسية سيطرت على المشهد بشكل عام في عصر الماوردي(٧) وهي:

- الدعوة الإمامية التي شجعها البويهيون، فمنذ عام ٣٢٤ هـ وهو العام الذي سيطروا فيه على بغداد وقع كرسي الخلافة تحت سيطرتهم فعلياً مع الإبقاء عليه شكلياً ، فشجعوا وعمدوا على تقوية هذه الدعوة ، وقد شهدت هذه الفترة الكثير من الفتن والمذابح بين السنة والشيعة في بغداد، وكانت تقع بعد الاحتفالات التي يقيمها الشيعة في عاشوراء ويوم الغدير، ولم يعمل هؤلاء الحكام المسيطرون على مقاليد الأمور على منعها أو التخفيف منها، وبقيت هذه الدعوة مع جلال الدولة صاحب فترة الحكم الطويلة

والذي شارك الماوردي فيها كما ذكرنا ثم سقطت مع آخر سلاطينها الملك الرحيم مع دخول السلاجقة السنة بغداد عام ٤٤٧هـ .

– الدعوة الإسماعيلية التي كانت تشهد في عصر الماوردي قمة ازدهارها فمنذ عام ٣٥٩ هـ عند سيطرة الدولة الفاطمية على مصر بدأت نيتهم في التوسع تتضح، وبدأ هناك تشجيع لهذه الدعوة الباطنية وكثر دعاتها، وقد خطب لهم على منابر الحرمين بعد سيطرتهم على دمشق في عام ٣٦٣ هـ، وقد عاصر الماوردي فترة خلافة المستنصر الفاطمي الطويلة من عام ٤٢٢ هـ حتى عام ٤٨٧ هـ وقد بدأ انقسام الدولة الإسماعيلية فيها، لكن نشاط الدعاة الاسماعيليين لم يتوقف.

– الدعوة السنية والتي كانت ترعاها الخلافة العباسية الضعيفة في بغداد، وقد كان الخليفة اشبه بالدمية التي تحرك من حاكم بغداد البويهي مع بعض المقاومة التي تأتي في كثير من المرات من خارج ديوان الخلافة كحركات رفض شعبي أو تمرد يقوم به قيادات سنية في الجيش على الحكم البويهي.

ولكن سياسة الإحياء السني بدأت مع الخليفة القادر بالله عام ٣٨١ هـ وبخاصة من خلال مؤلفاته التي عرفت تاريخياً بالاعتقاد القادري، وقد تم إعادة تفعيلها بشكل قوي مع ابنه القائم بعد عقد من وفاته(٨)، وقد كانت كتابات القادر ردة فعل على كتب المأمون التي تسببت في ظهور محنة خلق القرآن قبل قرنين، وكانت عبارة عن استتابة لفقهاء المعتزلة ينهاهم عن الكلام والتدريس والمناظرة في الاعتزال والرفض، وفي كتاب ثانٍ قال فيه: إن من قال: إن القرآن مخلوق، فهو كافر حلال الدم.

وصدرت بعد ذلك ثلاثة كتب لبيان عقيدة أهل السنة وتأكيد على أهمية كرسي الخلافة، وكما يقول الدكتور رضوان السيد حظيت هذه الكتب بشعبية لدى الجمهور وتأييد لدى العلماء الذين يرفضون علم الكلام، مع عدم أهميتها العلمية(٩).

وتابع الخليفة القائم سياسة والده خلال فترة حكمه من عام ٤٢٢هـ حتى عام ٤٦٧ هـ في التأكيد على أهمية منصبه الشرفي وتأثيره الديني، وكانت تولية الوزير السني ابن المسلمة مدخلاً مهماً في تقوية الدعوة السنية ثم في سيطرة السلاجقة بعد ذلك على بغداد.

أما المذاهب السنية الأربعة فقد كان انتشارها في عصر الماوردي يتفاوت من عقد إلى أخر ومن منطقة إلى أخرى، فالأحناف مثلاً كانوا ذا نفوذ في بغداد في عصره، وقد أمدوا الدولة بالكثير من القضاة وكبار الموظفين، وقد عاصر منهم الماوردي أبو بكر الخوارزمي الذي لعب دوراً مهماً في تأييد الخلافة وخاصة في قضايا سب السلف وأبي بكر وعمر ﷺ بالذات، كذلك تلميذه أبي الحسين القدوري صاحب المختصر الفقهي الشهير في المذهب الحنفي، وكذلك أبي عبد الله الصيمري والذي أتهم

بالاعتزال، وكان فقهاء الحنفية موزعين في عقيدهم على سلفية تؤيد المحدثين في مذهبهم العقدي، وآخرون يلتفون حول العقيدة الطحاوية، وآخرون يتهمون بأنهم معتزلة.

أما المالكية فقد عانت من بعض الانحطاط في أواخر القرن الرابع، ولم يشتهر من أعلامهم إلا أبو بكر الباقلاني الذي عرف بالكلام أكثر من شهرته في الفقه والحديث، وقد شارك في جهود الخليفة القادر في التصدي للباطنية والشيعة والمعتزلة، وكانت نظريته في الإمامة وتأييده للاختيار بعكس النظرية الشيعية مقدمة للدراسات اللاحقة في هذا المجال، وبخاصة كتاب الأحكام السلطانية للماوردي.

أما شافعية القرن الرابع الهجري فقد وجدت في أبي حامد الاسفراييني الممثل القوي لها في بغداد وقد كان مقرباً من السلطة ولكن هجومه المستمر على المالكية والأحناف لم يكن متوافقاً مع سياسة الخليفة في تكوين حلف سني ضد الشيعة وقد كانت شافعية بغداد ذات ميول سلفية في العقيدة وأن لم تواجه الأشعرية المتصاعدة بين فقهائها كأبي بكر البيهقي والقشيري والجويني.

أما الحنابلة فلم يعانوا هذا الانقسام بين الفقه والعقيدة ولكنهم عانوا من تصرفات العامة المحسوبين عليهم والذين كانت تصرفاتهم مع خصومهم تحرج المعتدلين منهم وبخاصة الذين يملكون علاقة طيبة مع الخلافة، ومن أشهرهم في هذا العصر ابن بطة والقاضي أبو يعلى(١٠).

أما المعتزلة فكان أهم رجالها أبا سعيد الاصطخري المقرب من الخليفة والقاضي عبد الجبار أكبر رجال الاعتزال من الناحية العلمية كذلك تلميذه أبو الحسين البصري والذي كان أقرب للسنة منه للاعتزال، وقد عانى المعتزلة من وجود وثيقة للإستتابة ذكرناها سابقاً، فمثلاً في عام ٤١٧ هـ رمي أبو عبد الله الصيمري بالاعتزال وتوجب عليه أن يعلن توبته منه حتى يصبح شاهداً معتبراً عند قاضي القضاة فأجاب مع أنه تولى بعد ذلك رئاسة المعتزلة في بغداد بعد وفاة القاضي عبدالجبار.

وهناك مثال مخالف للصيمري وهو ابن عقيل الحنبلي الذي ما فتئ ينكر على الدوام أن يكون قد رغب في أن يكون معتزلياً، وإنما أراد أن يتعلم من جميع العلماء الموجودين في عصره بغض النظر عن ميولهم بعكس ما كان يريده منه أصحابه الحنابلة، وكان في أصحابه الحنابلة من يخالفه لسبب آخر شخصي وبخاصة غريمه ومنافسه على رئاسة الحنابلة في بغداد الشريف أبو جعفر(١١)، ومثال ابن عقيل قد يعطينا تصوراً عن حالة الصراع بين المتخاصمين من فقهاء ومتكلمة في هذا العصر والذي كانت تهمة الاعتزال فيه سلاحاً لإسكات المخالفين أو تنحيتهم.

المطلب الثاني: حياته الاجتماعية:

أولاً: نسبه ومولده ووفاته:

هو أبو الحسن علي بن مُحَّد بن حبيب الماوردي نسبة لبيع الورد وهي مهنة أبيه على ما يبدو وليست مهنة له وقد يكون قد زاولها فقط في صغره، ولد عام ٣٥٤ للهجرة في مدينة البصرة، وتوفي عام ٤٥٠ هـ بعد دخول السلاجقة بغداد بثلاث سنوات وقد دفن فيها.

ثانياً: نشأته:

يذكر حنا ميخائيل في كتابه السياسة والوحي نقلاً عن ابن الجوزي في المنتظم أن ما كان يميز فترة صباه هو مرافقته لأحمد أبي الشوارب وهو سليل عائلة شهيرة من الفقهاء، وكان الماوردي يقول عن صداقتهما إنها كانت وثيقة إلى درجة أعتبر معها أبا الشوارب بمثابة الأب له، ويلمح ميخائيل إلى أن الماوردي قد يكون استفاد من هذه العلاقة المهمة في عمله بالقضاء بعد ذلك، فابن أبي الشوارب أصبح قاضي القضاة في بغداد بعد ست سنوات فقط قضاها قاضياً في مدينة البصرة(١٢).

هناك ملاحظة مهمة لتحديد الفترة التي قضاها في البصرة والتي يتهم أنه تأثر بجوها الإعتزالي، وهي التاريخ الذي غادر فيه الماوردي البصرة والذي يقول ميخائيل إنه لا يمكن تحديده بدقه كما نعلم، ولكنه يمكن الحسم بحدوثه قبل العام ٣٩٨ هـ(١٣) لأنه من المعروف أنه درس على أبي مُحَّد عبد الله الباقي (ت ٣٩٨ هـ) في بغداد وهو علامة متبحر في فقه اللغة والأدب، وبهذا فقد يكون خروجه من البصرة كان وهو في الثلاثينات من عمره، وهي فترة نضج فكري كما هو معروف، وليس بمستغرب أن تبقى بعض التأثيرات الفكرية في هذا العمر، لكن لا يدل هذا على اعتناقه لأفكارهم لأن شيوخه الذي عرف أنه درس عليهم لا يوجد منهم أي شيخ معتزلي معروف أو حتى أتهم بما أتهم به الماوردي.

ثالثاً: وظائفه وأعماله:

لا يمكن الجزم بالوظيفة التي تولاها الماوردي أولاً، لكن الخطيب البغدادي يذكر أنه جعل إليه ولاية القضاء ببلدان كثيرة(١٤)، قبل أن يرجع ليتولى القضاء في بغداد ويلقب بأقضى القضاة وهي مرتبة أقل من قاضي القضاة الذي سيتولاها بعد ذلك.

الوظيفة الأخرى له كانت التدريس والكتابة ويذكر السبكي في طبقات الشافعية: "إِنَّه لم يظْهر شَيْئا من تصانيفه فِي حَيَاته وَجمعهَا فِي مَوضِع فَلَمَّا دنت وَفَاته قَالَ لمن يَثِق بِهِ: الْكتب الَّتِي فِي الْمَكَان الْفُلَانِيّ كلهَا تصنيفي وَإِنَّمَا لم أظهرها لِأَنِّي لم أجد نِيَّة خَالِصَة فَإِذا عَايَنت الْمَوْت وَوَقعت فِي النزع فَاجْعَلْ يدك فِي يَدي فَإِن قبضت عَلَيْهَا وعصرتها فَاعْلَم أَنه لم يقبل مني شَيْء مِنْهَا فاعمد إِلَى الْكتب وألقها فِي دجلة وَإِن بسطت يَدي وَلم أَقبض على يدك فَاعْلَم أَنَّهَا قد قبلت وَأَنِّي قد ظَفرت بِمَا كنت أرجوه من النِّيَّة قَالَ ذَلِك الشَّخْص: فَلَمَّا قاربت الْمَوْت وضعت يَدي فِي يَده فبسطها وَلم يقبض على يَدي فَعلمت أَنَّهَا

عَلامَة الْقبُول فأظهرت كتبه بعده"، ويعقب السبكي فيقول: قلت: لَعَلَّ هَذَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحَاوِي وَإِلَّا فقد رَأَيْت من مصنفاته غَيره كثيرا وَعَلِيهِ خطه وَمِنْه مَا أكملت قِرَاءَته عَلَيْهِ فِي حَيَاته[١٥].

وكان الماوردي مقرباً من الخلفاء العباسيين وَلذلك قال عنه ابْن خيرون: كَانَ رجلا عَظِيم الْقدر مقدما عِنْد السُّلْطَان[١٦]، والخلفاء الذين عاصرهم هم: القادر (ت ٤٢٢ هـ) وأبنه القائم (ت ٤٦٧ هـ) والذي أصبح معه الماوردي مقرباً من دار الخلافة، والإشارة الوحيدة التي تدل على علاقة بين الماوردي والقادر هو ما يذكره ياقوت الحموي[١٧] عن أن الخليفة القادر طلب أن يكتب له كبار الفقهاء في المدارس الفقهية الأربعة ملخص فقهي يجمعون فيه آراء مذاهبهم فتم اختيار الماوردي ليكون ممثلاً للشافعية، وقد كتب الماوردي ملخصاً لكتابه الكبير الحاوي وأسماه الإقناع وقد نال هذا الملخص إعجاب الخليفة وأثنى عليه.

وتعد الوظيفة الأهم للماوردي هي أنه كان سفيراً بين الخليفة القائم والسلاطين البويهيين والسلاجقة الذين كانوا يحكمون بشكل مباشر باقي المقاطعات الإسلامية التي كانت تكون الخلافة العباسية، فقد أوفده الخليفة إلى الأمير البويهي أبي كاليجار ليقبل منه قسم البيعة ويرتب معه أمر الخطبة للخليفة، ثم أرسل بعد ذلك إلى جلال الدولة الذي كان مهدداً دائماً من أبي كاليجار، ثم توسط بعد ذلك بين جلال الدولة والجيش الذي تمرد عليه عام ٤٢٧ هـ، في عام ٤٢٨ هـ توسط بين جلال الدولة وأبن أخيه أبي كاليجار وكان جلال الدولة في مأزق كبير ليس بسبب أن أبن أخيه تجاوز الحدود التي وضعت بينهم ولكن لأن جزءاً كبيراً من جيشه أصبح يميل إلى أبي كاليجار.

في عام ٤٣٤ هـ أرسله الخليفة للاحتجاج على جلال الدولة بسبب جبايته للجوالي التي كانت تجبى عادة للخليفة وقد توصل معه إلى اتفاق أن تجبى العام التالي للخليفة ويأخذها هذه السنة ليغطي حالة الإفلاس التي كان يعاني منها.

في عام ٤٣٥ هـ أرسله الخليفة إلى السلطان السلجوقي طغرلبك الذي قتل الكثير من رعية الخليفة أثناء استيلاءه على مقاطعة الري ليدعوه للتقليل من عمليات القتل هذه، وبعد ذلك رعى الماوردي ممثلاً للخليفة اتفاقاً ثلاثياً بين طغرلبك وجلال الدولة وأبي كاليجار.

ولا تورد المصادر التاريخية بعد ذلك العام أي نشاط دبلوماسي للماوردي، وفي عام ٣٤٧ هـ دخل السلطان السلجوقي طغرلبك بغداد منهياً بذلك الحكم البويهي قبل ٣ سنوات من وفاته[١٨].

المطلب الثالث: حياته العلمية:

أولاً: شيوخه:

١- درس الماوردي في البصرة على الفقيه الشافعي والقاضي أبي القاسم الصيمري (ت ٣٨٦ هـ) وهو شيخ الشافعية وعالمهم في زمنه، صنف كتاب (الإيضاح في المذهب) سبع مجلدات وكتاب (القياس والعلل)[١٩].

٢- وفي بغداد درس على يد الفقيه الشافعي المشهور آنذاك أبو حامد الإسفرائيني (ت٤٠٦ هـ) والذي تقول المصادر التاريخية أن مجلسه العلمي كان يحضره سبعمائة متفقه[٢٠]، وبسبب نبوغه الفقهي وتميزه كفقيه شافعي كان يقال لو رآه الشافعي لفرح به، وينقل البغدادي عن أبي إسحاق في الطبقات أن أبا الحسن القدوري الحنفي كان يعظمه ويفضله على كل أحد وأن الوزير أبا القاسم علي بن الحسين حكى له عن القدوري أنه قال: أبو حامد عندي أفقه وأنظر من الشافعي، فقال الشيخ: فقلت له: هذا القول من القدوري حمله عليه اعتقاده في الشيخ أبي حامد وتعصبه بالحنفية على الشافعي ولا يلتفت إليه فأن أبا حامد ومن هو أعلم منه وأقدم على بعد من تلك الطبقة وما مثل الشافعي ومثل من بعده إلا كما قال الشاعر:

نزلوا بمكة في قبائل نوفل ونزلت بالبيداء أبعد منزل[٢١]

ثانياً: مؤلفاته:

تقسم مؤلفات الماوردي الاثنا عشر إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: المجموعة الدينية وتشمل:

١- كتاب تفسير القرآن: وقد أسماه بكتاب النكت والعيون ويبدو أنه الكتاب الذي تسبب باتهامه بالاعتزال وهذا ما سوف نورده لاحقاً عند الحديث عن هذه التهمة.

٢- كتاب الحاوي الكبير: وهو في الفقه الشافعي ويضم ٢٢ جزءاً وقد قال ابن خلكان عنه في الوفيات: (لم يطالعه أحد إلا شهد له بالتبحر والمعرفة التامة بالمذهب)[٢٢].

٣- كتاب الإقناع: وهو مختصر الحاوي والذي ذكرنا أنه كتب بناء على طلب الخليفة القادر.

٤- كتاب أعلام النبوة.

٥- كتاب أدب القاضي.

المجموعة الثانية: المجموعة اللغوية، وتشمل:

٦- كتاب في النحو: لا يعرف شيء عن هذا الكتاب الذي يقول ياقوت عنه في معجم الأدباء أنه رآه وقد كان بحجم الإيضاح أو أكثر[٢٣]، والايضاح كتاب متوسط في النحو لأبي علي الفارسي.

٧- كتاب في الأمثال والحكم وهو مخطوط موجود في ليدن.

٨- كتاب البغية العليا في أدب الدين والدنيا وهو مطبوع.

المجموعة الثالثة: المجموعة السياسية الإدارية، وتشمل:

٩- قوانين الوزارة وسياسة الملك.

١٠-نصيحة الملوك.

١١-تسهيل النظر.

١٢-الأحكام السلطانية: وهو مطبوع وهو أشهر كتبه والذي يرجح الدكتور رضوان السيد أن الماوردي كتبه ما بين العامين ٤٣٧هـ و٤٥٠ هـ أي بعد أن انتهت مهماته السياسية، ودليله على ذلك النزعة المنطقية الهادئة التي تسود الكتاب كله، وذلك التنظيم الدقيق للمسائل، والمناقشة المتأنية للآراء كافة، وهذا لا يتوفر إلا للمتفرغ الذي بلغ عمراً معيناً يمكنه من ذلك[(٢٤)].

ثالثاً: مكانة كتابه الأحكام السلطانية بين كتب السياسة الشرعية:

ذكر ميخائيل في كتابه (السياسة والوحي) عدة أمثلة توضح مكانة وتأثير هذا الكتاب على من أتى بعده ويمكن اختصارها في النقاط التالية[(٢٥)]:

- وضع أبو يعلى الفراء شيخ الحنابلة في بغداد كتاباً مشابهاً في العنوان لكتاب الماوردي ولكنه ضمنه وجهة النظر الحنبلية في المواضيع التي ذكرها الماوردي وهو رد فعل على تجاهله لرأي الحنابلة مع ذكره باقي المذاهب الأخرى.
- كتب عبد الرحمن بن نصر الشيرازي كتابا عن السياسة بطلب من صلاح الدين ضمنه نصاً كاملاً عن واجبات الحاكم أخذه من كتاب الأحكام السلطانية بدون الإشارة إليه.
- اعتمد النويري في كتابه نهاية الأرب في فنون الأدب على كتاب الأحكام وبخاصة في بحثه عن الولايات السلطانية التي تتطلبها الشريعة.
- بنى ابن جماعة كتابه المعروف تحرير الأحكام على كتاب الماوردي.
- بدأ ابن الإخوة كتابه معالم القربة في أحكام الحسبة بنسخة طبق الأصل عن فصل الماوردي في هذا الموضوع.
- عندما تحدث ابن خلدون عن الأحكام الشرعية للحكومة قال: لا حاجة للإسهاب في هذا الموضوع فقد سردت كاملة في كتب كتبها فقهاء كبار من أمثال الماوردي.
- طاش كبري زاده في بحثه عن إدارة الجيش في كتابه مفتاح السعادة قال: لا شيء يمكن إضافته على ما جاء في أحكام الماوردي حول هذا الموضوع.
- تُرجم كتاب الأحكام السلطانية في القرن الماضي إلى الفرنسية والهولندية والإنجليزية، وكان ذلك محاولة من المستشرقين لفهم الأفكار الإسلامية حول القانون العام.

- يمكن لنا أيضاً مشاهدة تأثير كتاب الأحكام على كثير من المصلحين المسلمين في هذا العصر، عند خير الدين التونسي الذي أخذ من الماوردي مبدأ تفويض السلطة، وكذلك رشيد رضا في بحثه حول الإمامة والسلطة في الإسلام.

في الأخير يمكن لي أن أضيف أن الفكر السياسي الإسلامي لم يتجاوز كتاب الأحكام السلطانية، وإن كانت هناك بعض المحاولات، تأتي على رأسها محاولة إصلاحية من شيخ الإسلام في كتابه (السياسة الشرعية) ولكن تم الرجوع مرة أخرى إلى هذا الكتاب المؤسس، وكان مصدراً لكثير من المقارنات في الفترة المتأخرة من القرن الماضي وبداية هذا القرن والتي عقدت بين الفكر السياسي بشكل عام والفكر السياسي الإسلامي ورسائل الماجستير والدكتوراة في هذا المجال تشهد على ما نقول.

المبحث الثاني: الاعتزال واتهام الماوردي به:

قبل الحديث عن التهمة الموجهة للماوردي بالاعتزال والسياقات التي حدثت وقيلت فيها، يجب علينا أولاً أن نتعرف على مصطلح الاعتزال، ثم نتعرف على الوضع الذي آل إليه في القرن الرابع والخامس الهجري وهي الفترة التي ظهر فيها الماوردي.

وقبل ذلك كله لا بد من التذكير أن الاعتزال وقع ضحية إفراط وتفريط عند كل من تكلم عنه، وقد تحدث عن الاعتزال طرفان، الطرف المغالي في مدحه ورفعه فوق منزلته، فجعل المعتزلة فرسان الحرية وقادة العقلانية والمدافعين عن العقيدة الإسلامية الصحيحة، وهذا يتنافى بشكل واضح مع الأحداث التي حصلت بسببهم كمحنة خلق القرآن والتي لا تمت للعقل ولا للتسامح بصلة.

وهناك من جعل لهم وصلاً متخيلاً بالنبي ﷺ ثم جعل طبقاتهم تبدأ من الخلفاء الراشدين وأبناء علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأغلب الصالحين من التابعين وعلى رأسهم الحسن البصري مع أن الحسن كان هو صاحب الخلاف الأول معهم، والأصل الذي يمكن أن يرد إليه الاعتزال باعتقادي هم فقط النفاة الأوائل أعني معبد الجهني والجعد بن درهم والجهم بن صفوان وليس غيرهم.

وبعكس الطرف الأول الذي غلا في مدحهم كان هناك طرف غلا في ذمهم فجعل أفكارهم فضائح وأكاذيب، واستعدا عليهم العامة ولم يحاول أن يناقش هذا الأفكار بعيداً عن التشنج والتكفير(٢٦).

وفي المطالب الآتية تعريف بالاعتزال والحال الذي آل إليه في الفترة التي ظهر فيها الماوردي.

المطلب الأول: التعريف بالاعتزال والمعتزلة:

في بحثي عن تعريف بالمعتزلة وقعت على كتاب جمع فيه المحقق ثلاث رسائل لثلاث من أئمة الاعتزال(٢٧)الأولى ذكر المعتزلة من كتاب المقالات لأبي القاسم البلخي، والثانية فضل الاعتزال وطبقات

المعتزلة للقاضي عبد الجبار والثالثة ذكر للطبقة الحادية عشر والطبقة الثانية عشر من كتاب عيون المسائل للجشمي، وهي فقط البقية الباقية من تراث المعتزلة الذي فقد أو تم إتلافه بعد ذلك، ويمكن التعريف بالمعتزلة على النحو الآتي:

أولاً: تعريف المعتزلة:

هي حركة دينية أسسها في البصرة واصل بن عطاء في الربع الأول من القرن الثاني الهجري، وفي القصة التي خرجت منها هذه الفرقة للوجود دراما عجيبة لا يمكن التأكيد على حدوثها أو نفيها، وقد ذكرها أغلب كتّاب الفرق، وهي تتحدث عن نشوب خلاف في مجلس الحسن البصري حول التسمية الصحيحة التي يجب أن تطلق على مرتكبي الكبيرة، فقالت الخوارج: إنهم كفار مشركون، وهم فساق. وقالت المرجئة: إنهم مؤمنون مسلمون ولكنهم فساق، وقالت الزيدية والإباضية: هم كفار نعمة ولكنهم فساق، وقال أصحاب الحسن: هم منافقون فقال واصل بن عطاء: نأخذ ما أجتمع عليه وهو الفسق وندع التسميات المختلف عليها، وهو ما اصطلح عليه عندهم (بالمنزلة بين المنزلتين) أي الفسق منزلة بين منزلتي الكفر والإيمان، ثم قام وأعتزل إلى أسطوانة من أسطوانات المسجد، وهناك من يقول: إن الحسن طرده وهذا لا يتم مع النهاية التي كانت سبباً في التسمية، ولا في أخلاق الحسن الذي قال بعد أن قام واصل ومن معه: اعتزلنا واصل فسمي أصحابه بالمعتزلة.

ثانياً: الأفكار المؤسسة للاعتزال:

يميز المعتزلة عن غيرهم القول بالأصول الخمسة، وهي: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين والوعد والوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويقول البلخي في كتابه المقالات إن المعتزلة مجمعة عليها، ثم يشرحها فيقول التوحيد هو أن الله شيء لا كالأشياء، وأنه ليس بجسم ولا عرض، بل هو الخالق للجسم والعرض، وأن شيئاً من الحواس لا يدركه في دنيا ولا آخرة، وأن العدل أن الله لا يحب الفساد ولا يخلق أعمال العباد، بل العباد يفعلون ما أمروا به ونهوا عنه بالقدرة التي خلقها الله فيهم، وأن أحداً لا يقدر على قبض ولا بسط إلا بقدرة الله التي خلقها، وفسر القول بالوعيد بأن الله عز وجل لا يغفر لمرتكبي الكبيرة إلا بالتوبة، وأن المنزلة بين منزلتين هي الفسق، وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان بأي جهة استطاعوها، بالسيف فما دونه(٢٨). وقد ناقش البغدادي هذه الأقوال في كتابه (الفرق بين الفرق) وقال: إن بين المعتزلة من الاختلاف في هذه الأصول أكثر مما بينهم وبين خصومهم(٢٩).

ومن أدلة المعتزلة التي يعتمدون عليها في بيان مذهبهم: العقل والكتاب والسنة والإجماع، ويأتي العقل في مقدمتها فهو الذي يميز بين الحسن والقبيح والذي يستدل به على أن القرآن حجة وكذلك

السنة والإجماع، فالعقل عندهم مقدم على النقل أو كما تقول قاعدتهم الشهيرة (الفكر قبل ورود السمع)[٣٠].

ومما يتميز به المعتزلة قولهم بـ (خلق القرآن) لأنه لا يمكن أن يكون أزلياً مثل الله وهذا سوف يتعارض مع الأصل الأول من أصولهم وهو التوحيد، وقد كان هذا القول هو الذي تسبب بما عرف تاريخياً بمحنة خلق القرآن حيث استفاد المعتزلة من دعم الخليفة المأمون له في نشر هذا القول وإجبار الكثير من علماء المسلمين على القول به أو تعذيب الرافضين له وكان من هؤلاء الرافضين الإمام أحمد بن حنبل، وقد كان هذا التصرف مخالفاً لحديثهم عن العقل والحرية التي يزعمونها[٣١].

ثالثاً: فروع المعتزلة:

انقسمت المعتزلة إلى فرعين كبيرين الأول في البصرة مكان تأسيس الفرقة وكان من رموزهم هناك غير واصل بن عطاء رفيقه عمرو بن عبيد وأبو الهذيل العلاف وإبراهيم النظام والجاحظ ومعمر السلمي والجبائيان الأب أبو علي وولده أبو هاشم والذي عاد الاعتزال معهما إلى موطنه الأصلي البصرة بعد أن ظل لفترة مجاوراً لدار الخلافة في بغداد[٣٢].

ومن أشهر معتزلة بغداد بشر بن المعتمر المؤسس لهذا الفرع وعيسى المردار ومُحَّد الاسكافي وعبد الرحيم الخياط والبلخي وأبن أبي الحديد الذي يبدو أنه كان صلة الوصل التي ربطت بين الاعتزال والزيدية في اليمن[٣٣]، وهي نقطة التحول الذي سوف نرى آثارها الفكرية والسياسية لاحقاً على كلا الفرقتين.

رابعاً: تحولات أثرت في الاعتزال:

كانت المدة التي أزدهر فيها الاعتزال قصيرة نسبياً فقد استغرقت عهود ثلاث من الخلفاء العباسيين المأمون والمعتصم والواثق من عام ١٩٨ هـ حتى عام ٢٣٢ هـ ثم حدث الانقلاب الذي رجح الكفة لصالح أهل الحديث مع الخليفة العباسي المتوكل[٣٤]، ويبقى هناك نفوذ معنوي على علم الكلام الإسلامي لم يتأثر مع رفع السلطة دعمها المادي لها، وظل هناك حلقات كثيرة يدرسون فيها أصولهم في بغداد والري وهمدان دون معارضة[٣٥].

والضربة الثانية بعد رفع الخلافة دعمها للمعتزلة والتي أثرت على تواجدهم في الساحة السنية أتت هذه المرة من أحد رؤسائهم وأحد المقربين من أشهر شيوخهم أبي علي الجبائي وصحبه أربعين عاماً، ونقصد بها انشقاق أبي الحسن الأشعري وانقلابه عليهم، وبذلك أصبح الأشعري هو مؤسس علم الكلام والذي تبنت مدرسته منهج التوسط بين العقل والنقل، مع بعده عن التشبيه[٣٦]، لتتقلص بذلك منطقة نفوذهم ولتغطي الأشعرية هذه المساحة.

وقد ساهمت هاتان الضربتان في التحول الكبير الذي قامت به هذه الفرقة نحو الارتماء في الحضن الشيعي، وقد بلغت المعتزلة درجة من القوة يعتد بها مع وزير فخر الدولة البويهي المسمى بالصاحب بن عباد فقد كان زيدياً معتزلياً، واستغل فترة وزارته في نصرة الاعتزال ونشره، فجمع حوله كل رجال الاعتزال وأسند إليهم المناصب حتى كانت الري في عهد وزارته كبغداد في عهد المأمون والمعتصم، وكان الصاحب لهم كما كان أحمد بن أبي دؤاد(٣٧).

والارتماء في الحضن البويهي الشيعي جاء بعد فقدان الحضن العباسي الرسمي وهذا يعطينا تصوراً عن المعتزلة كفكر خاص بالنخبة، لم يكن يحظى بتأييد شعبي كبير، ومع وجود الأشعرية كعقيدة جديدة أصبح الاعتزال بالفعل تهمة وبخاصة للمقربين من الخليفة، وهذا ما رمي به الماوردي.

المطلب الثاني: إتهام الماوردي بالاعتزال:

كان ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) هو أول من أتهم الماوردي بالاعتزال وابن الصلاح هو أحد علماء الحديث المشهورين وهو كردي من الموصل، وتكاد تكون مقولته عن الماوردي لائحة الإدعاء الذي بنى عليها كل من أتى بعده والتي يقول فيها:

(هذا الماوردي عفا الله عنه يتهم بالاعتزال وقد كنت لا أتحقق ذلك عليه وأتأول له وأعتذر عنه في كونه يورد في تفسيره في الآيات التي يختلف فيها أهل التفسير تفسير أهل السنة وتفسير المعتزلة غير متعرض لبيان ما هو الحق منها وأقول لعل قصده إيراد كل ما قيل من حق أو باطل ولهذا يورد من أقوال المشبهة أشياء مثل هذا الإيراد حتى وجدته يختار في بعض المواضع قول المعتزلة وما بنوه على أصولهم الفاسدة ومن ذلك مصيره في الأعراف إلى أن الله لا يشاء عبادة الأوثان وقال في قوله تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نِبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الإِنسِ وَالْجِنِّ } [سورة الانعام: ١١٢] وجهان في جعلنا أحدهما معناه حكمنا بأنهم أعداء والثاني تركناهم على العداوة فلم نمنعهم منها.

وتفسيره عظيم الضرر لكونه مشحونا بتأويلات أهل الباطل تلبيساً وتدسيساً على وجه لا يفطن له غير أهل العلم والتحقيق مع أنه تأليف رجل لا يتظاهر بالانتساب إلى المعتزلة بل يجتهد في كتمان موافقتهم فيما هو لهم فيه موافق ثم هو ليس معتزليا مطلقا فإنه لا يوافقهم في جميع أصولهم مثل خلق القرآن كما دل عليه تفسيره في قوله عز وجل {مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مَّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ} [سورة الأنبياء: ٢] وغير ذلك، ويوافقهم في القدر وهي البلية التي غلبت على البصريين وعيبوا بها قديما)(٣٨).

وملاحظاتي على ما قال ابن الصلاح تكمن في النقاط التالية:

١- أنه يعرف بهذا الاتهام ومع ذلك نجده يعتذر عنه ويتأول له في البداية وبخاصة عندما يورد الماوردي في تفسير الآيات الأقوال التي قيلت فيها ولا يرجح وهذا منهج الكثير من الكتّاب المتقدمين وهو

كثير في كتب الماوردي السياسية، حتى لا تعرف ما يريد أن يصل إليه، كمثل قوله في الوجوب العقلي والشرعي للإمامة.

٢- أن الماوردي في بعض النصوص يميل إلى رأي المعتزلة في تفسيره (النكت والعيون) وهو ما يبدو أنه الدليل الوحيد على هذه التهمة، أو لنقل التأثير الوحيد الذي ظهر على الماوردي من الاعتزال.

٣- أن تفسيره مشحون بمثل هذه الآراء وقد ذكر منها اثنين وقال: إنه يكتم اعتزاله ولا يتظاهر به وهذا يكفي عنده لاتهامه بتهمة قوية كالاعتزال، أما كتم الاعتزال فهذا لا يتناسب كما نرى مع رجل دولة ودبلوماسي كالماوردي، وقد كان السلاطين البويهيين في تلك الفترة يحتضنون المعتزلة ويقربونهم فلو كان معتزلياً لمال إليهم وأعلنه بدل كتمانه، ومع ذلك مال إلى مشروع الخلافة في إحياء السنة ودعمه وكان هذا المنصب مع ضعفه يحمل لواء السنة في مواجهة التشيع والاعتزال.

٤- في الجزء الأخير قال: إنه لا يوافق المعتزلة في كل أصولهم وبخاصة القول بخلق القرآن ولكنه يوافقهم في القدر وهي البلية التي عيب بها البصريون قديماً وهذا فيه إشارة إلى أنه قد يكون قد تأثر بالاعتزال البصري في بداية حياته في البصرة، ولا يوجد دليل على ذلك مع أننا ذكرنا أنه لم يخرج منها إلا وهو في الثلاثينات ولكن أغلب شيوخه المعروفين فيها لم يكونوا من أهل الاعتزال، وقد جاء إلى بغداد ليتتلمذ على يد الإسفراييني وهو الذي كان يهاجم أهل الرأي من السنة فكيف به مع المعتزلة.

٥- في إعتقادي أن كل التهم التي ساقها كتّاب السير والطبقات بعد ذلك على الماوردي مبنية على هذا الاستنتاج من ابن الصلاح بدون تمحيص منهم، وابن الصلاح كان المأخذ عنده على الماوردي هو فقط تفسيره العقلاني لبعض الآيات الذي لا يدل على اعتزاله ولكنه كان بعكس ما هو معروف من قبل عند كتّاب التفسير، والمتتبع لباقي كتب الماوردي لا يجد مثل هذا التأثير الاعتزالي وبخاصة في كتبه السياسية وهذا ما سيتضح لنا في المبحث التالي.

المبحث الثالث: تأثير الفكر الاعتزالي في الفكر السياسي عند الماوردي

من الصعوبة بمكان أن نحدد ونحيط بكل الآراء والمواقف السياسية التي تبناها رموز المعتزلة، وكذلك الحال مع الماوردي الذي لا يمكن أن نستعرض فكره السياسي في هذه العجالة، لكن هناك نقاط تقاطع بينهما في مبحث كلامي مشترك وهو موضوع الإمامة الذي يعتبر الموضوع الأول والمحوري عند الماوردي، وفي الجانب الآخر كان موضوع الإمامة في مقدمة الموضوعات التي يبدأ بها المتكلم كتاباته الجدلية، مع أننا نعلم أنه موضوع فقهي خالص إلا أن أغلب المتكلمين ناقشوه في مؤلفاتهم بل يكاد هذا الموضوع كالبوصلة التي تحدد عقيدة المتكلم، وبتركيزنا عليه سوف نرى هل كان هناك تأثير للاعتزال على فكر الماوردي السياسي أم لا؟ وبيان ذلك في المطلبين الأتيين:

المطلب الأول: مركزية منصب الخلافة بين الماوردي والمعتزلة:

من قراءة الباب الأول من كتاب الأحكام السلطانية يتضح لنا أن مدار مشروع الماوردي السياسي هو الخلافة والعودة بهذا المنصب إلى سابق عهده، أو على أقل تقدير عدم سقوطه، لذا يقول الدكتور سعيد بن سعيد العلوي إن كتاب الأحكام السلطانية كان مداره هو الخلافة أو الإمامة العظمى بحسبانها[٣٩]، وهناك عدة أمور تدل على اختلافه فيها مع المعتزلة:

١- أن تعريف الماوردي للإمامة بأنها "موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا"[٤٠]، تعريف يرفعها عن كونها منصب مدني تختار له الأمة من يستحقه إلى منصب ديني يصبغ بشرعية لا يستحقها وتفقد فيه الأمة حرية الاختيار والتغيير، وهذا يخالف أحد أصول المعتزلة وهو قولهم بالقدرية التي خرجوا بها عن جبرية حكام الخلافة الأموية.

٢- أن عقد وجوب الإمامة الذي جعله الماوردي بالإجماع[٤١] وأخرج الأصم منه وهو معتزلي يرى أن الأمة هي حاكمة على نفسها دون الحاجة لسلطة تحكمها، ومع أن الخوارج كانوا ممن أنكر هذا الوجوب أيضاً لكن الماوردي لم يذكرهم وذكر الأصم فقط لأنه خالف التيار المعتزلي العام الذي يرى الوجوب أيضاُ، لكنهم يختلفون في مسند هذا الوجوب.

٣- في قضية مسند هذا الوجوب هل هو بالشرع أم بالعقل ذكر الماوردي القولين ولم يرجح مع أنه يظهر من كلامه أنه مال إلى القول بالوجوب الشرعي لأنه بعد ذلك قال مستشهداً بآية طاعة أولي الأمر ثم أكمل فقال: " ففرض علينا طاعة أولي الأمر فينا وهم الأئمة المتأمرون علينا " [٤٢]وفي هذا الاستطراد ما يجعلني أقول بميله للوجوب الشرعي أكثر من العقلي ولو لم يصرح، وهذا يخالف الرأي المعتزلي في أن كل الأمور عندهم مقدم فيها العقل على الشرع كما ذكرنا سابقاً.

٤- فيما تنعقد به الإمامة فالماوردي يقول بالرأي الذي قال به أغلب السنة وهو الاختيار أو بعهد من الإمام من قبل بينما أصبح الرأي المعتزلي قريباً من الشيعة في هذا الأمر وهو القول الشيعي بالنص، يقول الدكتور ألبير نصري نادر في كتابه فلسفة المعتزلة أنه (ليس للمعتزلة رأي واحد في هذا الموضوع الخطير وأن الأكثرية منهم يشاطرون الشيعة في قولهم إن لا إمامة إلا بالنص والتعيين والأقلية يشاطرون أهل السنة في قولهم بأن الإمامة ينالها من هو أهل لها) [٤٣].

وهو يؤكد أن فكرة انتخاب الإمام بالأغلبية واسناد هذا المنصب للأصلح هي من الأفكار الأصيلة عند المعتزلة والتي قال بها الأولون وبخاصة واصل بن عطاء، وهذا ما دعاه إلى التردد في قبول خلافة علي؛ لأنه يرى أن أحد الفريقين اللذين تقاتلا في صفين على خطأ وأن إمامته لم تكن بالاختيار وهذا ما وافقه عليه الأصم والفوطي الذي يرى أن الأمة لا يمكن أن يكون لها إمام وقت الفتن؛ لأنه وقت انقسام في

الرأي وتنازع[٤٤]، لكن الوضع الذي آل إليه الاعتزال بعد ذلك جعله قريباً من الرأي الزيدي في الإمامة الذي يقول بإمامة المفضول على الفاضل[٤٥]، والمعتزلة يختلفون هنا عن التيار الشيعي العام بقولهم بوجود نص على الصفة وليس على الاسم وهذا يجعلهم يمكسون العصا من المنتصف وهي محاولة توفيقية بين رأي السنة ورأي الشيعة.

٥- في الشروط التي ينبغي توافرها في الخليفة، وهي عند الماوردي سبعة:

- العدالة.
- العلم.
- سلامة الحواس.
- سلامة الأعضاء.
- الرأي المفضي إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح.
- الشجاعة.
- النسب وهو أن يكون من قريش ويرى أن النص والإجماع يؤيده في هذا القول الذي سوف نرى أن من يخالفه فيه هو ضرار بن عمرو المعتزلي وهو أحد رموز المعتزلة مع أن الخوارج لم يكونوا يقولون بهذا الشرط ولكنه لم يذكرهم للمرة الثانية.

المطلب الثاني: في مسألة الخروج على السلطان:

هذه المسألة عند الماوردي ترتبط بالعقد بالإمامة الذي يجعل له سببين فقط للخروج منه أولهما: الجرح في العدالة وثانيهما: النقص في البدن وهو يفصل في فسخ هذا العقد وعودته وكأنه عقد نكاح أو عقد بيع لا عقد بيعة وسلطة ليس فسخه بهذه السهولة[٤٦]،بشكل يتضح أنه لا نية له في الحديث عن خروج مسلح على السلطان.

ورأي المعتزلة هنا يتعلق بأحد أصولهم وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولكنهم يشترطون أنه لا بد من وجود إجماع من الأمة- ليس كلها بل الأكثرية- على هذا الموضوع ثم تكون المرحلة الثانية وهي أن تدخل الأمة كلها في القول المعتزلي بالتوحيد والقدر وإلا قاتلوهم، ينقل الأشعري موقف المعتزلة هنا ويلخصه في هذه العبارة: (إذا كنا جماعة وكان الغالب عندنا أننا نكفي مخالفينا عقدنا للإمام ونهضنا فقتلنا السلطان وأزلناه وأخذنا الناس بالانقياد لقولنا فإن دخلوا في قولنا الذي هو التوحيد وفي قولنا في القدر وإلا قتلناهم)[٤٧].

الخاتمة:

في ختام هذا البحث يمكننا تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها الباحث وهي:

١- أن الماوردي ولد في البصرة ذات البيئة الكلامية المزدهرة في القرن الرابع الهجري، ومع ذلك فأنه لا يذكر عنه أنه قد درس على أحد من شيوخهم، وقد أكمل مسيرة الدراسة في بغداد على يد شيوخ كالاسفرائيني لا يعرف عنهم التسامح مع الأفكار المخالفة داخل المنظومة العقدية السنية فما بالك بغيرها.

٢- كان الماوردي رجل دولة وصاحب مشروع سياسي، ساهم فيه مع الخلفاء الذين عاصرهم والذين كانوا يمثلون التيار السني العريض في مواجهة سلاطين يختلفون عنهم في القوة والسلطة والمشروع الفكري والعقدي، وكان واقع السياسة والأفكار معقداً ومتداخلاً ومع ذلك لم يؤثر ذلك على خياراته.

٣- أصبح الاعتزال في القرن الرابع معزولاً بالفعل فالخلفاء العباسيين لم يدعموه بل كانوا يستتيبون رموزه، والأشعرية أصبحت عقيدة سنية وهذا أدى إلى أن ينتقل إلى الضفة الشيعية ويتبنى رؤيتها السياسية وتتبنى هي رؤيته العقدية.

٤- يختلف ما اختاره الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية من آراء مع آراء المعتزلة فهو يقول بالاختيار في جانب الإمامة وهم يقولون بالنص والتعيين وهو يقول بوجوب هذا المنصب شرعياً قبل أن يكون عقلياً وهم يقولون بعكس ذلك، وهو يقول بشرط النسب لقريش وهم يقولون بأن الأمة هي صاحب الاختيار، وأيضاً هو لا يوافقهم بالمرة في مسألة الخروج على السلطان.

٥- اختيار الماوردي لهذه المواقف السياسية سواء الوقوف مع الخليفة الضعيف في مواجهة السلاطين الأقوياء، أو تبني الآراء السياسية التي اختارها في كتابه الأحكام السلطانية تجعل من تهمة الاعتزال بعيدة عنه، مع أنه كان يجب أن يلتزم بها تقديراً للواقع السياسي هذا.

٦- كان الواقع السياسي ذا تأثيرٍ على فكر الماوردي السياسي كما ساهمت عقيدته الأشعرية في تبنيه لفكرة الاختيار وساعدت مرتبته العلمية التي وصل إليها كمجتهد في أن يكون كتاب الأحكام بهذا الاتقان وكل هذه الأمور مجتمعة تكون هذا الفكر السياسي عنده، ولا يوجد للاعتزال أي تأثير عليه وخاصة بعد تحوله السياسي نحو المنافسين التاريخيين لكرسي الخلافة أي الطرف الشيعي بشقيه الإمامي والزيدي.

هوامش البحث:

(١) دراسة الماوردي الرجل والعصر، للدكتور رضوان السيد في مقدمة تحقيقه لكتاب قوانين الوزارة للماوردي، مركز ابن الأزرق، بيروت، ط: الثالثة، ٢٠١٢م ، ص ٩.

(٢) سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثالثة، ١٩٨٥م، ج١٨، ص٦٧.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ت: د. محمود مُحَّد الطناحي - د. عبد الفتاح مُحَّد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الثانية، ١٤١٣هـ، ج٥، ص٢٧٠ .

(٤) الماوردي بين إشكالية المثالية والواقعية، نوفل مُحَّد نوري، مجلة التربية والعلم، العراق، ٢٠١٠، المجلد١٧، العدد ٤٢، ص ١٢-٢٥.

(٥) الامام الماوردي حياته وأثره في احداث عصره، عادل إسماعيل خليل، مجلة دراسات تاريخية، العراق، ٢٠١١، العدد ١٠، ص٢٠٣-٢٢٧.

(٦) الحياة الثقافية في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي وأثرها في مصنفات الماوردي، الدكتور نوفل مُحَّد نوري، مجلة التربية والعلم، العراق، ٢٠٠٦، المجلد ١٣، العدد ١٤، ص٣٢-٤٣.

(٧) انظر: الرجل والعصر، للدكتور رضوان السيد، ص٤٨ -٦٥.

(٨) جورج مقدسي، ابن عقيل، ترجمة مُحَّد إسماعيل خليل، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ص ٤١ -٤٦.

(٩) الماوردي الرجل والعصر، رضوان السيد، ص٦١.

(١٠) انظر: المرجع السابق، ص ٦٨ — ٧٤.

(١١) ابن عقيل، جورج مقدسي، ص ٤٥-٤٦.

(١٢) السياسة والوحي، حنا ميخائيل، دار الطليعة، بيروت، ط:١، ١٩٩٧م، ص ١٤٥.

(١٣) المرجع السابق، ص١٤٥.

(١٤) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ت: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠٢ م، ج١٣ ص٥٨٧.

(١٥) طبقات الشافعية، السبكي، ج٥ ص ٢٦٨ -٢٦٩.

(١٦) طبقات الشافعية، السبكي، ج ٥ ص٢٦٨.

(١٧) معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٣م، ج ١٥ ص٥٥.

(١٨) انظر: الرجل والعصر، د/ رضوان السيد ، ص ٩١ — ١٠١.

(١٩) طبقات الشافعية، السبكي، ج ٣ ص٣٩٩.

(٢٠) وفيات الأعيان، ابن خلكان، ت: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ج٧ ص٥٤.

(٢١) المرجع السابق، ج٧ ص ٥٤.

(٢٢) وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج٢ ص٤٤٤.

(٢٣) معجم الأدباء، ياقوت ، ج ١٥، ص٥٤-٥٥.

(٢٤) انظر : مقدمة قوانين الوزارة وسياسة الملك للماوردي، تحقيق: رضوان السيد، مركز أبن الأزرق ، ص ١٥.

(٢٥) السياسة والوحي، حنا ميخائيل، ص١٤٢ -١٤٤.

(٢٦) انظر: معتزلة البصرة وبغداد، رشيد الخيون، دار مدارك، بيروت، ط: ٢٠١١ م، ص ١٠-١٢.

(٢٧) انظر: مقدمة فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق فؤاد سيد، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت، دار الفارابي، ص٩-١٨ .

(٢٨) المرجع السابق، كتاب المقالات، البلخي، ص٣.

(٢٩) الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر البغدادي، دار الآفاق الجديدة ، بيروت، ط: الثانية، ١٩٧٧م، ص٩٥.

(٣٠) المرجع السابق، المقدمة، ص١١-١٢.

(٣١) انظر: أحمد بن حنبل والمحنة، ولتر م باتون، ترجمة: عبدالعزيز عبدالحق، منشورات الجمل، بيروت، ط:١، ٢٠١٤م، ص ١٠٣.

(٣٢) معتزلة البصرة وبغداد، رشيد الخيون، ص٢٩٧.

(٣٣) المرجع السابق، ص٤٥٧.

(٣٤) فضل الاعتزال، ص ١٣.

(٣٥) المرجع السابق، ص ١٤.

(٣٦) المرجع السابق، ص١٥.

(٣٧) المرجع السابق، ص ١٤.

(٣٨) طبقات الشافعية، السبكي، ج٥ ص٢٧٠.

(٣٩) خطاب الشرعية السياسية في الإسلام السني، سعيد العلوي، ص٢١.

(٤٠) الأحكام السلطانية، الماوردي، ت: أحمد جاد، دار الحديث، القاهرة، ط: ٢٠٠٦ م، ص١٥.

(٤١) المرجع السابق، ص ١٥.

(٤٢) المرجع السابق، ص١٥-١٦.

(٤٣) فلسفة المعتزلة، البير نصري نادر، ترجمة: صبحي جرجس إبراهيم، الوراق، بيروت، ط:٢٠١٨ م، ص٣٢٦.

(٤٤) المرجع السابق، ص٣٢٧.

(٤٥) المرجع السابق، ص٣٢٩.

(٤٦) الأحكام السلطانية، الماوردي، ص٤٢- ٤٨.

(٤٧) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري، ت: هلموت ريتر، دار فرانز شتايز، فيسبادن، ألمانيا، ط: الثالثة، ١٩٨٠م، ص٤٦٦.

المراجع:

١- القرآن الكريم

٢- سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثالثة، ١٩٨٥م.

٣- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ت: د. محمود مُحَمَّد الطناحي و د. عبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الثانية، ١٤١٣هـ.

٤- وفيات الأعيان، ابن خلكان، ت: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط: الأولى، ١٩٠٠م.

٥- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ت: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠٢ م.

٦- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٣م.

٧- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري، ت: هلموت ريتر، دار فرانز شتايز، فيسبادن، ألمانيا، ط: الثالثة، ١٩٨٠م.

٨- دراسة الماوردي الرجل والعصر، للدكتور رضوان السيد في مقدمة تحقيقه لكتاب قوانين الوزارة للماوردي، مركز ابن الأزرق، بيروت، ط: الثالثة، ٢٠١٢م.

٩- الأحكام السلطانية، الماوردي، ت: أحمد جاد، دار الحديث، القاهرة، ط: الأولى، ٢٠٠٦م.

١٠- الفكر السياسي الإسلامي، مونتغمري وات، ترجمة: صبحي حديد، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط: الأولى، ٢٠١٧م.

١١- خطاب الشرعية السياسية في الإسلام السني، الدكتور سعيد بنسعيد العلوي، منتدى المعارف، بيروت، ط: الأولى، ٢٠٢٠م.

١٢- فلسفة المعتزلة، البير نصري نادر، ترجمة: صبحي جرجس إبراهيم، الوراق، بيروت، ط: الأولى، ٢٠١٨ م.

١٣- معتزلة البصرة وبغداد، رشيد الخيون، دار مدارك، بيروت، ط: الرابعة، ٢٠١١م.

١٤- جورج مقدسي، ابن عقيل، ترجمة: مُحَمَّد إسماعيل خليل، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ط: الأولى، ٢٠١٨م.

١٥- فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق: فؤاد سيد، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت، دار الفارابي، ط: الأولى، ٢٠١٧م.

١٦-١٥- أحمد بن حنبل والمحنة، ولتر م. باتون، ترجمة: عبدالعزيز عبدالحق، منشورات الجمل، بيروت، ط: الأولى، ٢٠١٤م.

١٧- دراسة (الماوردي بين إشكالية المثالية والواقعية)، نوفل مُحَمَّد نوري، مجلة التربية والعلم، العراق، ٢٠١٠، المجلد١٧، العدد ٤٢.

١٨- دراسة (الامام الماوردي حياته وأثره في احداث عصره)، عادل إسماعيل خليل، مجلة دراسات تاريخية، العراق، ٢٠١١، العدد ١٠.

١٩- دراسة (الحياة الثقافية في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي وأثرها في مصنفات الماوردي)، الدكتور نوفل مُحَمَّد نوري، مجلة التربية والعلم، العراق، ٢٠٠٦، المجلد ١٣، العدد ١٤.